بسم الله الرحمن الرحيم

هل يثبت كتاب الفتوحات عن الشيخ ابن عربي ؟ وهل يثبت أنه قال بانقلاب عذاب أهل النار إلى عذوبة ؟

نشر الشيخ هاني مقالاً يتساءل فيه عن كيفية الجمع بين العقيدة التي ذكرها الشيخ ابن عربي في مقدمة الفتوحات وسماها عقيدة العوام ، وبين ما يخالفها في عقيدة الخاصة . وجمع من الخاصة نصوصاً مشكلة تناقض ما سطره في عقيدة العوام (معتقد أهل السنة) .

فعلق بعض المشايخ الأفاضل بقوله :

ينبغي التروي في نسبة الكلام الباطل للشيخ ابن عربي ... ما دام الكلام عن كتاب الفتوحات؛ فهل يستطيع المتكلم في عقيدة الشيخ أن يثبت بالقطع واليقين صحة نسبة هذا الكلام إليه؟؟

الجواب القطعي: لا.

بل من علماء تونس من اختصر الفتوحات المكية وأزال منه كل ما يخالف ظاهر الشريعة وقواعد العقيدة، وبعد ذلك رأى نسخة للفتوحات منقولة من خط الشيخ ولم يجد فيها ما أزاله فحمد الله وسُرّ بذلك سروراً كبيراً كما قال. (تجد هذا الكلام في كتاب العمر لحسن حسني عبد الوهاب)

وفي هذا **دليل قاطع عدم صحة نسبة كثير مما ينسب إلى الشيخ** وأنه **مدسوس عليه** ليغتر بذلك من يغتر ويتبع المتشابه ويترك المحكم.

فعلى الطالب للحق أن يترك الخوض فيما ليس له به علم ويقين .

فعلق فضيلة الشيخ سعيد – حفظه الله – :

بسم الله الرحمن الرحيم

على هامش هذا الحوار...

يقال : إن كتب ابن عربي قد دسَّ فيها...

ما ضابط هذا الدسِّ ؟ وما القدر الذي يمكن ترجيح كونه مدسوساً عليه؟

هل يمكن أن نقول : إن **كل ما يخالف المذهب الأشعري فهو مدسوس عليه؟**

في الحقيقة لقد سمعت كثيراً من الكلام حول الدسِّ في كتب ابن عربي وأن ما يقال إنه مخالف فيه لأهل السنة مدسوس عليه، أو ما يرى فيه كلام غريب عن أذواق أهل السنة فهو مدسوس أيضا...و..و...و...الخ

الحقيقة أن **النظر** في هذه المسألة **يجب أن يدور على أسس علمية صحيحة**، وينبغي أن **نحترم الأسس التي نحاكم بناء عليها الآخرين**، وإلا وقعنا في التناقض الحاكم بالتهافت.

مثلا:

قال كثير من الناس أن فصوص الحكم قد دسَّ فيه كثير من الأمور. وعندما نسألهم ما الذي دسَّ فيه ؟ وما ضابط الكشف عنه ؟ دائما يلجؤون إلى العقيدة التي أودعها ابن عربي في مقدمة كتابه الفتوحات ، تلك العقيدة التي سماها بعقيدة العامة، والتي جعل في كتابه مراتب أخرى من العقيدة بعضها **يخالف بصورة واضحة عقيدة العامة** ، وبعض ذلك ما ذكره الأخ الفاضل الشيخ هاني .

نحن عندما نناقش التيّميّة وندافع عن الإمام الأشعري فيما ينسبونه إليه من أنه تغيّر وتراجع إلى مذهب المجسمة، نقول لهم بكل قوة: لم ينقل لنا أحد من تلامذته ما تزعمون، غاية ما ينقله بعضهم أنه صار يميل إلى طريقة التفويض في بعض المسائل، وليس في ذلك تراجع عن أصل المذهب، بل اختيار وترجيح لبعض مسالكه على بعض. وكلها مرضية مقول بها عند الأكابر.

هل نستطيع أن نقول الأمر نفسه عن ابن عربي ؟
يعني هل نستطيع أن نقول : إن المقربين منه نقلوا عنه عدم مخالفته لمذهب الأشاعرة أو أهل السنة ؟

هل يمكن لنا أن نفسر : كيف أن بعض **كبار تلامذته يصرحون بمخالفة الأشاعرة في مسائل عظيمة ! وينقلون ذلك كله عن شيخهم ويقررون فيه مذهبه !**

كيف نستطيع أن نقرر: **وجود الدسّ** في كتبه مثل كتاب (فصوص الحكم) وقد **وصلتنا شروح من بعض تلامذته**، وبعض كبار العلماء **الذين قارنوا النسخة المشروحة على نسخ مقروءة على ابن عربي ؟**

ولو قارنا ما ورد في نسخ تلامذة ابن عربي الذين شرحوا الفصوص لم نجد فرقا عظيما في **المواضع التي يزعم فيها الدس عليه فيها، بل هي هي موجودة في نسخهم، وموجودة أيضا في النسخ التي بين ايدينا.**

انظر مثلا:

ما كتبه مؤيد الدين **الجندي**، تلميذ صدر الدين القونوي، الذي هو تلميذ وربيب ابن عربي لمدة أربعين سنة، وذلك في شرحه على الفصوص، **لم يقل في موضع واحد فيه مخالفة للأشاعرة : إن ذلك مما دسَّ على ابن عربي** . فلا أظنُّ أن في زمانه قد تمكن الداسّون من الدسِّ، فهو درس أيضا على ابن عربي، بل حضر عنده بعض الفصوص.

وانظر ما لخصة القونوي في (الفكوك) تجده تلخيصاً مطابقاً لما في الفصوص.

وانظر ما أودعه القونوي أيضا في النصوص تجد الأمر كذلك.

وانظر ما أودعه المحقق الملا الجامي في شرحه العظيم على فصوص الحكم، فهو في موضع إشكالي يؤكد أنه راجع النصَّ الذي بين يديه على نصِّ النسخة التي قرئت على ابن عربي وعليها توقيعه وخطه!

وقد أحصيت ذلك في شرحه فوجدته **عشرات المواضع** من أول الكتاب إلى آخره.

أما ما تفضل به أخونا الباحث الشيخ الفاضل من أنه **وجد بعض تفسيره المعزو إليه وأنه لا يخالف أهل السنة فيه**، فيا ليتنا نطلع على هذا التفسير أو القسم الموجود منه، لندرس ذلك. وعندئذ **تبرز لدينا إشكالية** جديدة:

هل يجب علينا **ترجيح ما في التفسير مما يوافق أهل السنة ونترك جميع الكتب الثابتة النسبة له مما فيه مخالفة في بعض المواضع لما قرره أهل السنة، وليس فقط الفصوص والفتوحات بل أكثر رسائله!**

ولن نستطيع أن نكون نظرة علمية عن التفسير إلا عند الاطلاع على ما يتفضل به أخونا الحبيب .

ولكن على كل الأحوال، لا بدَّ من مراعاة الأمور الأخرى التي ذكرت أمثلة عليها سابقاً ، لكي لا نكون متحكمين نورد ما يوافقنا ويلبي رغباتنا، ونغض الطرف عما نرى فيه إشكالية...

وربما يكون الوقت قد حان لإعادة النظر في مواقفنا في هذه القضية التي صار كثير من الناس لا يجدون ما يلوحون به من أدلة إلا أن من خطّأ أحد الصوفية : فإنه يقدح في الأولياء ، ويعاديهم وهم أولياء الله... الخ الكلام المعلوم!!

ولكن الناظر بحق، يعلم أن الأمر ليس كذلك، فالأمر والله أخطر مما يتوهمون!

وعلى كلام الشيخ سعيد علق بعض الأفاضل :

العمدة هي درء الحدود بالشبهات.

وإثبات التاريخ أن ابن عربي لم يحاكم على قول قاله في حياته أو مصنف كتبه، هذا مع ظهور الأئمة الكبار أتباع المذاهب الأربعة والسنة منتشرة، ومع إقامة الحد على غير واحد من الملاحدة .. إلخ وهذه وحدها كافية لدرء الحكم بالكفر فكيف لو انضاف إليها غيرها ؟

وأما لو كان الكلام من أجل التحذير من هذه الكتب المنسوبة إليه : فصحيح.

فأجابه الشيخ سعيد – أسعده الله في الدارين - :

لماذا تجعلون أيها الإخوة الأفاضل مسألة نقاش عقيدة ابن عربي ومدى موافقته أو مخالفته لأهل السنة ؛ تستلزم بالضرورة السعي إلى تكفيره !

مع أنَّ الأمر ليس كذلك .

إنكم إذا فعلتم ذلك، فسوف يكون هذا وحدَه عائقاً للنظر السليم والبحث الحقيقي الحرُّ الملتزم بالقوانين العلمية السليمة في هذا المجال.

وسوف يدفعكم ذلك إلى الهروب من أي نتيجة بأي طريقة كانت ولو افتراضية !

هذا رأيي المتواضع.

وعدم محاكمته لا تستلزم بالضرورة عدم الخطأ في كلامه ولا في كلام تلامذته.

ولو نظرنا إلى الذين تمت محاكمتهم علانية، لرأينا أنهم أولئك الذين تصدوا لنشر آرائهم علانية وحضِّ الناس عليها والدعوة إليها.

وهذا المثال الواضح : ابن تيمية لما أصرَّ على نشر بدعته وقف في وجهه العلماء، والسهروردي من قبله، وما حصل مع الحلاج ليس ببعيد، وما حصل مع غيرهم كذلك ، والأمثلة كثيرة ، من قبل ومن بعدُ.

ولو كان هؤلاء يتجاذبون آراءهم هذه بين أصحابهم ولا يصرحون بالبدعة والغلط على أهل السنة ، أو يتجنبون ذلك ، أو يعبرون عن ذلك بأقوال محتملة ولو في ظاهر الأمر، لما حصل لهم ما حصل.

فما لم يكونوا كذلك ، سوف توجد عوائق عديدة تمنع الناس من الاطلاع على حقيقة آرائهم واعتقاداتهم .

القضية ليست قضية تكفير وإقامة حدٍّ أيها الإخوة الأفاضل...**القضية أساسا هي معرفة الحق من عقائد أهل السنة وتمييزها عن الآراء الخاصة التي قالها بعض أكابر العلماء ممن انتسبوا إلى أهل السنة،** وهذا ما فعله العلماء الناقدون على مرِّ الأيام والأزمان، وهو ما جعلهم يحذرون من بعض آراء نطق بها العضد والرازي وما نسب إلى الإسفراييني وغيرهم.

أرجو ألا تأخذوا القضية على محمل أكثر من هذا، فلن يتم التوصل حينئذ إلى حلٍّ ولن نستطيع المضي في أمرٍ .

فعلّق الشيخ الفاضل :

أسأل الله تعالى أن يوفقنا للوصول إلى الحق فيما نتباحث فيه.

فإنها مسألة دقيقة وشائكة ولا ينبغي التسرع فيها.

وأشكر فضيلة الشيخ سعيد على ما تفضل به من إثراء للحوار وتوجيه للبحث.

والتفسير الذي أتحدث عنه هو: (**إيجاز البيان في الترجمة عن معاني القرآن**) ، ونسختي منه مخطوطة، وعليها سماعات من علماء كبار، وأظنه قد طبع طبعة واحدة قديمة نسبيا.

والذي أريد أن أشير إليه هنا وهو **مما يأكد مسألة التزوير أو التحريف** أو **ما عساه يثبت بالبحث الجاد**، أن في هذا التفسير العلمي الرصين مثل كلاماً سنياً قوياً يناقض كل المناقضة ما ورد في الفصوص على سبيل المثال، والكلام الذي سأنقل لكم من المخطوط مباشرة يتعلق بمسألة خلود أهل النار والعياذ بالله، **فالباحث المطلع يعلم ما ورد في الفصوص بهذا الخصوص، ويعلم أنه كلام ساقط لا ينطق به إلا حاقد على الدين الإسلامي وثوابته.**

وإليكم ما ورد في إيجاز البيان الذي قرئ على ابن عربي سنة (636هـ) وهذا التاريخ مهم جدا، وهو تفسير لقوله تعالى مخبرا عن اليهود: (وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً)

(ووضع رابط الرسالة)

فعلق عليه الشيخ سعيد – حفظه الله - :

كتب على هذه النسخة التي رفعتها أخي الشيخ الفاضل أنها قرئت على ابن عربي سنة 636هـ.

وكذلك النسخة التي تمَّ تحقيقها في مصر على يد بعض كبار المحققين، بدقة تامة حسب ما قالوا، عليها خط ابن عربي : قد انتهى ابن عربي من تأليفها سنة 636هـ وعليها خطوطه. وهي الموجودة في قونية وكان أطلع عليه تلميذه القونوي أيضا واعتمدها، وتوجد نسخ أخرى قريبة من ذلك الزمان.

فلا فضل للنسخة التي تحيل إليها -أخي العزيز- في زمان ولا مكان ولا قرب من ابن عربي ولا موثوقية ولا غير ذلك.

وفي هذه النسخ يوجد النص على رأي ابن عربي في أهل النار الذين هم أهلها. ويستحيل والحال هذه أن يكون الدسُّ قد حصل فيها.

فيستحيل أن يقع الدس في النسخة التي يقرؤها ابن عربي ويوقع عليها ويعتمدها تلامذته المقربون الذين بلغوا في هذا العلم أطوارا.

أقول:

خلاصة قول ابن عربي كما هو موجود في الفتوحات المكية وغيره من الكتب كالفصوص والمعرفة ... الخ ، ولخصها تلامذته والعالِمون بمذهبه كالعلامة الجامي وغيره :

1- **أهل النار الذين هم أهلها لا يخرجون من النار اتفاقاً**، خلافا لمن زعم أنهم يخرجون.
2- **أن عذابهم مستمرٌّ، وبقاؤهم في دار العذاب مستمر، ويمرون في مرحلتين في هذا العذاب :**

المرحلة **الأولى**: يكون فيها العذاب عذابا حقيقة ويشعرون في هذه المرحلة بآلام عظيمة بحسب كفرهم ومعاصيهم.

المرحلة **الثانية**: يبقى فيها العذاب ، ولكن **لا يعود أهل النار الذين هم أهلها يشعرون بالآلام العظيمة فينقلب العذاب عذوبة في حقهم**، أو يكون كعذاب الواحد بما يراه في خياله او نحو ذلك.

والقول الذي كان ينسب إلى ابن عربي هو أن أهل النار يخرجون منها، لا أنهم يمكثون فيها خالدين : على الحال الذي وصفتُ.

وما أوردته أخي الفاضل في هذه المخطوطة لا يدفع ما هو موجود في الكتب على حسب الوصف الذي ذكرناه. فهو يريد نفي قول اليهود: أنهم يخرجون من النار، فيؤكد أنهم فيها باقون.

فهو ينص على **بقاء أهل النار** الذين هم أهلها، وأن عذابهم بحسب كفرهم، **ولكنه لا ينص ولا فيه بيان حال العذاب وهل ينقلب بعد مدةٍ إلى عذوبة أو عدم شعورٍ ؛ برحمة من الله تعالى أم لا.**

ويا ليت يوجد نصٌّ واضح في الأمر الذي نقوله.

ولو وجد هذا النص الذي يعارض ما ذكرناه، لما كان ذلك دليلاً على بوجود الدسِّ في كتبه؛ للسبب الذي قررناه من ثبوت كتبه الأخرى، ولكن غاية الأمر وجود تعارض ما بين أقواله في كتبه الثابتة إليه، فننتقل من القول بوجود الدس إلى الاجتهاد في الكشف عن الرأي المختار عنده بعد إثبات التعارض!!

وإن أردتم رفعت لكم القسمَ الخاصَّ بابن عربي من كتاب أصحاب النار الذي وضحت فيه رأيه ورأي ابن تيمية وغيرهم من الإسلاميين في أصحاب النار.

ليزداد هذا الامر وضوحا.

وأدعو الله تعالى من كل قلبي أن أكون مخطئا فيما أقول، فإن الخير كلَّ الخير في كون ابن عربي موافقا لأهل السنة لا مخالفا، كما أن الخير كل

الخير في أن يكون المعتزلة موافقين لأهل السنة وكذلك في أن يكون ابن تيمية موافقا لأهل السنة، ولا نتمنى لأحد أن يكون مخالفا لهم.

والله تعالى الموفق وهو الهادي إلى كل خير.

وقال الشيخ سعيد أيضا – حفظه الله - :

تأكد أننا نعلم علماً يقيناً بوجود أناس يعترفون أن ابن عربي ليس موافقاً لأهل السنة ، ولا هو معني بذلك أصلاً ، فمقامه أعظم منهم كثيراً، ومن هم الأشاعرة في مقابل خاتم الأولياء والذي كشف له عن اللوح المحفوظ، هكذا يقولون!

فإن لم **نصرِّح** بأن **الموجود في كتبه مخالف لأهل الحق،** فإنهم **يتمادون في ذلك الموقف،** وسيصبح -لا سمح الله- أهل السنة مطالبين بالدفاع عن أنفسهم مقابل أقوالهم بعد حين.

والأمر في هذا الزمان متاح لهم وخصوصاً في تيار التقارب بين الأديان تنبيش العلمانيين والمنحرفين عن الإسلام وأصله في كتب الإسلاميين، وهم واجدون ما هو في كتب ابن عربي من ذلك كله ومن غيره، ومروجون له.

ونحن نعلم علم اليقين أن هناك متابعين لما في كتب ابن عربي كما هي بين أيدينا فعلاً، ويقطعون بأنها هي عقيدته التي يعتقد بها، وقد التقيت ببعضهم في مصر وببعض آخر في سوريا وفي الأردن...وأنا متأكد من وجودهم في بلدان كثيرة أخرى. يصرحون بوحدة الوجود بالمعنى الباطل ويصرحون بما هو موجود في كتبه في أهل النار الذين هم أهلها، كما صرح بوجودهم أيضا الإمام الشعراني في زمانه، وهذا ما دفعه إلى كتابة كتبه التي يدافع فيها عن ابن عربي، ويقولون بالآراء الموجودة في كتبه فيما يتعلق بالأديان

الأخرى وأن حقيقتها واحدة، وفي غير ذلك من آراء باطلة -عند أهل السنة، وإن كانت صحيحة عند هؤلاء- وهي موجودة في كتبه.

وعلق الشيخ الفاضل على كلام الشيخ سعيد :

أشكر فضيلة الشيخ سعيد مرة أخرى على ما أورده من التعليق مثرياً لهذا البحث الشائق الشائك في نفس الوقت.

أريد أن أنوه هنا إلى أن الكلام المنقول عن الفصوص قد أورده وعلق عليه النابلسي في كتابه (المطالب الوفية في شرح الفرائد السنية)، **وأوَّلَ** ووجه **ذلك الكلام بما يرجع إلى عقيدة أهل السنة والجماعة من دوام عذاب أهل النار من الكفرة عذاباً حسياً دواماً سرمدياً أبدياً**، وقال بعد التوجيه: "وأظن أن كلام الشيخ محيي الدين عربي رضي الله عنه من هذا المنزع، لأنه من كبار أئمة اهل السنة والجماعة ولا يصدر عنه إلا ما هو مطابق لمذهب أهل الحق" اهـ

وقد أوردت هذا الكلام لبيان مخالفة من أهم أشد الناس من العلماء اهتماماً بكلام الشيخ ابن عربي كالنابلسي لكل كلام يخالف ما صار معلوماً بالضرورة عند علماء أهل السنة، كمسألة خلود الكافر في النار ودوام تعذيبه عذاباً حسياً سرمدياً، وغيرها كمسألة استحالة الحلول والاتحاد في حق الله تعالى.

وعوداً إلى بعض ما نقلته من تفسير ابن عربي (إيجاز البيان)، فقد رأى فضيلة الشيخ سعيد أن ما قاله ابن عربي يفيد سرمدية مكوث الكفرة في النار، ولكن لا يفيد بيان حال العذاب أو وجهه، وهذا الحال نجده في نصوص أخرى مبثوثة من هذا الجزء من التفسير، وهي بمثابة القرائن الدالة على عقيدة ابن عربي في هذا الشأن، فقد قال في الترجمة عن قول الله تعالى: (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)

" اعلم أن جهنم تحتوي على عذابين: حرور، وزمهرير، إلى غير ذلك. فإذا كان الشقي في حرور النار ومسّت منه ما آلمه، ونظر إلى الزمهرير الذي في مقابلته، رمى نفسه إليه مضطراً مما يجد من ألم الحرور، فإذا وقع في الزمهرير كُزَّ (أي يبس وصلب) فيه برداً واشتد عليه ألمه، فاضطره ذلك إلى الحرور ليسخن حتى يذهب عنه ألم البرد، فلا يزال كذلك مضطرا من عذاب إلى عذاب. وكذلك إذا جاع اضطر إلى دفع الجوع بما يأكله، فينظر إلى شجرة الزقوم، فيتوهم بالعادة من أكل الثمر أنه مزيل لجوعه، فيضطر إلى قطعها، فإذا ازدردها (سرطها) قطّعت أمعاءه وناله من العذاب فوق ما كان يجده، وهكذا في الشراب وغيره، فهذا معنى الاضطرار. اهـ

فهذا الكلام يناقض تماما ما ورد من العذوبة وانقطاع الآلام وغير ذلك مما يخالف ما صار معلوما بالضرورة عند علماء أهل السنة.

ويستبعد أن تصدر مثل هذه التناقضات الصارخة من شخص واحد لا سيما أنه وسم بأنه أعلم من أهل كل فن بفنهم، وعلى تقدير صدور هذا التناقض من شخص واحد كان ذلك دالاً على سخافة عقل وسفه شديدين، وليست هذه حالة القائل هنا.. ولهذا وجب البحث والتدقيق والتحقيق والتأني والتثبت في بحث هذه المسائل، والله أعلم.

فأجاب الشيخ سعيد -حفظه الله - :

الحمد لله

أشكر الأخ الشيخ الفاضل على جهده.

لا يخفى على الشيخ الفاضل أن **ما نقله أخيراً ليس فيه إخبار بأن العذاب والآلام باقية على التأبيد**، بل فيه **كيف يكون التعذيب بالاضطرار، وليس فيه ذكر أن هذا التعذيب والألم يكون أبداً لا ينقطع**. ولم لا يحمل هذا القول

على حالة التعذيب التي هي محل اتفاق. والأصل عدم التعارض في كلام الرجل الواحد لا سيما إن كان من الأعلام العلماء كابن عربي فإنه ليس بعيداً عن الوصف الذي وصفتَ، وإن لم أسلم أنه أعلم من أهل كل فنٍّ بفنهم، فإن في ذلك مبالغة أريد بها مجرد المدح لا حقيقتها.

وأما كلام الشيخ النابلسي رحمه الله تعالى الذي نقلته فلا شيء فيه إلا مجرد دعوى عدم المخالفة، فما هو القول الذي زعم فيه أن ابن عربي لم يخالف أهل السنة، هلا بينته من كلامه من فضلك.

ولعله قصد التوجيه الذي ذكره في شرحه على الفصوص كما نورده الآن.

قال الشيخ عبد الغني النابلسي في شرحه على الفصوص (333/1) الفص الإسماعيلي طبعة دار الكتب العلمية: " فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار انقضى يوم القيامة وجاء يوم الخلود كما قال تعالى : { ذلك يوم الخلود}، فإذا زال الحجاب بالتجلي على أهل النار، المكنى عنه في الحديث بوضع القدم، والمشار إليه في قوله تعالى: { فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب} الآية، فالباطن الذي فيه الرحمة هو التجلي، والعذاب في الظاهر، **فعند ذلك ينقلب العذاب عذوبة لهم مع بقائه كما كان على الأبد**، ولهذا قال: (يسمى) أي ذلك العذاب عذاب أهل النار (عذابا) مشتقا (من)العذوبة وهي ال**حلاوة لأجل (عذوبة طعمه) في أذواقهم وإن بقيت عينه في الظاهر معاقبة وإيجاعا** (وذاك) أي ما هو في الظاهر من صورة المعاقبة (له) أي **لما في الباطن من اللذة والعذوبة** (كالقشر) الذي يكون للبوب والحبوب (والقشر صائن)، أي حافظ ساتر لما في داخله من اللب، وذلك بعد استيفاء مدة ما هم فيه من استيلاء الأوهام على خيالاتهم الفاسدة حتى يتحققوا بالواحد الحق في كل ما التبس عليهم فيه، ويشهدونه في الظواهر والبواطن، ويرجعون إلى ما كانوا فيه من البواطن.

وهذه المسألة من الأسرار، **ولا طريق إليها من جانب أهل العقول والأفكار، وليس فيها مصادمة شيء من ظواهر أحكام الشريعة، ولا مخالفة لما عند علماء الظاهر** بحسب الظاهر أن أسرار البواطن مستورة عن المقيد بأغلال الطبيعة."اهـ

ويقصد بأن ذلك لا يخالف الشريعة ما أوله من قبلُ بأن الوعد والوعيد من باب الإنشاءات لا الأخبار**!!** لأن المراد بهم الإيقاع في المستقبل لا الإخبار بالوقوع وعدمه، وصاحبه مخير في ذلك على السواء...الخ كلامه انظره في شرحه على الفصوص.(1/331)

فهو يصرح ههنا أن العذاب ينقلب إلى عذوبة، هذا صريح كلامه، **ولكنه يزعم أن هذا لا يخالف كلام أهل الظاهر، ولا أدري كيف لا يخالفه!**
والدعوى التي زعمها من أن كلام من الوعد والوعيد إنشاء لا يقتضي الوقوع باطل كما لا يخفى.

فهل كان في تقريره لهذه المسألة في النص الذي تشير إليه يتكلم عن نفس المحل ، أم كان يريد أن ابن عربي لا يقول -أصلاً- بانقلاب العذاب إلى عذوبة؟

يا ليتك تنقل لنا كلامه كاملا هنا لنستفيد منه، فهدفنا ما هو إلا الحق والله هو المقصود.

على أن كلام ابن عربي لا يحتمل أصلاً التأويل، وإن في الفتوحات من الكلام الصريح ما يدفع كل تأويل يفرضه محبٌّ لأهل الحقِّ يفترض أن ابن عربي لا يخالفهم.

وإن أحببت فسأنقل لك بعض كلامه هناك. ولعلي أنقله قريباً.

والله الموفق.

فعلق الشيخ الفاضل على الشيخ سعيد :

فضيلة الشيخ سعيد حفظه الله.

لا شك أن ما أحاول فعله هو الجمع بين بعض المواضع الواردة في التفسير المذكور للخروج بصورة أجلى عن معتقد الشيخ ابن عربي في مسألة عذاب أهل النار.

فقد نقلت عنه في تفسير قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَةً) قوله: **" فلا يزال (أي العذاب الناري) يدور عليهم عوداً على بدءٍ إلى غير نهاية". اهـ**

وهذا كلام ظاهر الدلالة على عدم تناهي العذاب الناري للكفار وإثبات سرمديته.

وفي **النقل الثاني بيان لكون عذابهم اللامتناهي يتضمن آلاما حسية شديدة** يُضطَر إليها الكفرة جزاء بما كانوا يكفرون بالله وبرسوله.

فيخرج من هذين النقلين إثبات كون **ابن عربي قائلا بإثبات عذاب** ناري زمهريري آلامي سرمدي للكفار في جنهم، **لا فيه راحة ولا عذوبة ولا انقطاع ولا زوال.** عافانا الله وإياكم وجنبنا حرها وزمهريرها بفضله وكرمه وجوده وطوله إنه سميع مجيب.

فإذا أردنا التماس المخارج من تلك المضايق فذلك متيسر بمجرد هذين النقلين من كتاب ثابت النسبة لابن عربي، وبالمناسبة فهو كتاب تفسيري محكم الآراء سديد الاختيارات محلى بالآثار المصطفوية والآراء المعتمدة عند علماء الأمة المحمدية.

أما عن توجيه النابلسي لما ورد في الفصوص على تسليم كونه من إنشاء ابن عربي، فقد قال في المطالب الوفية:

" **إن فهم هذا الأمر على ظاهره مشكل من جهة تعطيل صفة الغضب الإلهي بزوال العذاب من أهل النار وانقلابه عذوبة،** وصفات الله تعالى لا تتعطل من التعلق بآثارها أبدا، فكما أن صفة الرضوان لم تتعطل من التعلق بآثارها ـ وهم المرضيّ عنهم ـ كذلك يجب أن تكون صفة الغضب.

وغاية ما يمكن أن يقال في ذلك: إن **صفة الغضب الإلهي لا تتعطل،** وإنما **تحل على أهل النار، فيغيبون في شهودها،** فلا يدركون عند ذلك ألم العذاب الذي هو أثر تلك الصفة لاشتغالهم بما هو أعظم من ذلك الذي كانوا يشهدونه من ألم العذاب، وهو شهود تلك الصفة لأنهم يقعون في شهود عين الغضب الإلهي، **فإذا رجعوا إلى شهود ألم العذاب وجدوه عذوبة بالنسبة إلى ما يشهدونه من عين الغضب،** كما أن أهل الجنة إذا أحل عليهم الله تعالى رضوانه واشتغلوا بشهود صفة الرضوان الإلهي يغيبون عن شهود نعيم الجنة، فكذلك أهل النار لا يزول عذابهم ولا ألمهم ولا يخرجون منها ولا يفنون فيها، بل هم موجودون في العذاب أبد الآبدين." اهـ

فهذا تفسير النابلسي لما ورد في الفصوص على سبيل تسليم كونه من وضع وإنشاء ابن عربي، **وفيه تمام البراءة مما يخالف المجمع عليه بين أهل السنة** وأن من مات على الكفر فهو في العذاب الحسي السرمدي، والدلالة على ذلك من كلامه واضحة إن شاء الله.

إضافة إلى أن النابلسي قد اعتمد في شرحه المذكور وهو من أواخر ما صنف على أمهات كتب نظار أهل السنة من الباقلاني والجويني مروراً بالفخر الرازي والتفتازاني والسنوسي واللقاني وغيرهم رضي الله عنهم.

هذا، والله أعلم.

فعلق الشيخ سعيد – حفظه الله - بقوله :

أشكر الشيخ الفاضل على ما يقوم به.

أحد النصين اللذين أوردتهما يشير إلى بقاء الكفار في العذاب!

والثاني يشير إلى تألم الكفار في دار العذاب.

وهاتان المقدمتان تنتجان دوام الألم والعذاب لكن بناء على قول أهل السنة من أن النار دار عذاب لا عذوبة.

أما بناء على قول ابن عربي فلا تفيد ذلك، لأنه يقول إن جزءا من مدة بقائهم في النار يتألمون، ولكن ينتهي الألم وينقلب أثر العذاب إلى عذوبة!

فما لم تأت بنصٍّ أو دليل ظاهر من ابن عربي على بقاء أهل النار الذين هم أهلها متألمين بعذابهم أبد الآباد لا يتمُّ استدلالك.

أما أن تأتي بنص يقول فيه إن هناك ألماً ولا يقيده بالدوام.

وبنص آخر يقول إن هناك عذاباً دائماً ولا يوضح فيه أنه مستلزم للألم!

فإن هاتين المقدمتين لا تنتجان المطلوب كما هو ظاهر.

هذا أولاً.

وأما ثانيا: فنحن لا يجوز أن يغيب عن أعيننا أن الأصل هو ثبوت نسبة الفصوص وما فيها، والفتوحات وما فيها، لابن عربي، وأن الدسّ مجرد دعوى تحتاج إلى دليل. ولا دليل مع ثبوت النسخ المكتوب عليها والثابت عليها السماعات والتوقيعات من ابن عربي وتلامذته على الفصوص والفتوحات، وفيهما توجد النصوص التي يُزعم أنها دست عليه.

ثالثا: ما يقوم به الشيخ عبد الغني **النابلسي** مجرد **محاولة التوفيق بين نص لابن عربي صريح المخالفة** لما يقول به أهل السنة **وبين ما يقوله أهل السنة.**

ولا شك أن **تأويله هذا على غير طريقة أهل الحق، فلا يرضى به أهل السنة حقاً**. لأن مجرد غيبة الألم عن أهل النار لمشاهدتهم صفة الغضب كما يقول الشيخ النابلسي: **"** إن صفة الغضب الإلهي لا تتعطل، وإنما تحل على أهل النار، فيغيبون في شهودها، فلا يدركون عند ذلك ألم العذاب الذي هو أثر تلك الصفة لاشتغالهم بما هو أعظم من ذلك الذي كانوا يشهدونه من ألم العذاب، وهو شهود تلك الصفة لأنهم يقعون في شهود عين الغضب الإلهي، فإذا رجعوا إلى شهود ألم العذاب وجدوه عذوبة بالنسبة إلى ما يشهدونه من عين الغضب " !!

فهذا غاية ما يقال في تأويل كلامه**!!** كذا كلامه**!**

وهذه العبارة تظهر لك مدى صعوبة ما يعانيه الشيخ النابلسي في جعل كلام ابن عربي موافقا لأهل الحق.

فهل **تنقلب صفة الغضب إلى ضدها، فصفة الغضب يلزم عنها الإيلام لا غياب الألم!** فمن شاهد صفة الغضب التي أحلت عليه العذاب الذي هو فيه، **فأفضى به مشاهدتها إلى غفلته عن الألم، بله الشعور بالعذوبة**، أليس هذا معناه أن **آثار صفة الغضب عن العذوبة لا العذاب !؟**

هذه هي طريقة ابن عربي.

ولنزد هذا بياناً: إن الآلام التي في النار هي آثار صفة الغضب، وأما نفس جهنم فإنما اختصت بها صفة الرحمة، ولذلك وبما أن رحمة الله تعالى تسبق غضبه بنص الحديث الشريف، فهذا هو السبب الذي من أجله يضمحل الألم ويحل العذوبة في العذاب!

هذه هي طريقته التي لا تحتاج إلى شرح وبيان فقد تكفل هو بشرحها وبيانها في الفتوحات.

وأما رابعاً: فإن ابن عربي نفسه يبين أن **الألم ينقلب** في حق أهل النار الذين هم أهلها **إلى عذوبة، فلا يقال بعد ذلك أن الألم يبقى ولكنهم يغفلون عنه** لمشاهدتهم صفة الغضب! وأن **الأمر نسبيٌّ في شعورهم بالعذاب** بعد رجوعهم عن مشاهدة صفة الغضب، كما زعم الشيخ النابلسي!

وابن عربي لم يقل في كتبه أصلا هذا الكلام، أعني إنه لم يقل إن الكفار لا يشعرون فترة بالألم ثم يعودون ويشعرون بذلك الألم!....

ولنا أن نسأل عن حالهم وهم مشاهدون لصفة الغضب، هل هم في حالة ألم، أم في حالة عذوبة وتلذذ! إن قلنا إنهم في حالة ألم فلا حاجة لكل هذا التأويل، **وإن قلنا إنهم في حالة تلذذ فكيف يتلذذ الكافرون في النار**؟ وكم هي الفترة التي يقضونها كذلك، وما **الدليل على هذا الأمر**، أليس في هذا الأمر إثبات للمقصود!

وبعد ذلك كله: ألا يخالف هذا الكلام كله الذي تنزع إليه ما هو مذكور في كلام النابلسي نفسه في شرحه على الفصوص، مع أنه لا دليل لما قلته من أنه إنما يشرح الفصوص على فرض ثبوتها! بل إنه يقطع بثبوتها ويأخذها كحكم غالية عالية نتاج الكشف كما هو واضح لمن يطلع عليها.

ولا بد من تذكر أن كلاً من الفصوص والفتوحات ثابتة النسبة أصلا، وما زلنا نحتاج إلى دليل لإثبات الدس فيهما.

وكلاهما يوجد منهما نسخ مقروءة على المصنف وعليها توقيعه، وشروحات تلامذته وغيرهم.

فالقول بالدس لا بدَّ من الانتهاء منه قبل المضي في محاولة التعرف على المقصود من الكلام، فالتأويل يكون بعد التسليم بالثبوت.

فإن كان هناك دليل على الدس، فأرجو أن يؤتى به...وبعد ذلك نلجأ إلى النظر في التوفيق بعد إثبات التعارض، مع أنني لا أرى تعارضا في نفس

كلام ابن عربي، ولكن التعارض بين كلامه وبين ما يؤوله به الشيخ النابلسي.

وتنبه أيها الأخ الفاضل، أن ما يقوم به النابلسي رحمه الله، من التأويل لكلام ابن عربي يعتبر منه تسليماً بورود هذه النصوص عنه، وإلا فإن لم يقبل ثبوتها عنه، فلم يشتغل بتأويلها؟

فأرجو التركيز على هذه النقطة قدر الاستطاعة.

ولذلك فسأحاول إيراد بعض النصوص من كلام ابن عربي التي تتلكم عن هذه المسألة لنتأكد من وجودها على الأقل في كبته قبل الاشتغال بمحاول حل إشكاليتها، وتعارضها الظاهر مع أهل السنة.

وما زلت أقول: أنا أدعو الله تعالى أن لا يكون ابن عربي مخالفاً ، فمعرفة موافقته بالدليل لا بمجرد التمني، والرجاء أحب إلينا من صوابنا فيما ندعيه.

وأين نذهب برأيك بكلام الشيخ عبد الغني النابلسي نفسه في شرح الفصوص: " فعند ذلك ينقلب العذاب عذوبة لهم مع بقائه كما كان على الأبد، ولهذا قال: (يسمى) أي ذلك العذاب عذاب أهل النار (عذابا) مشتقا (من)العذوبة وهي الحلاوة لأجل (عذوبة طعمه) في أذواقهم وإن بقيت عينه في الظاهر معاقبة وإيجاعا (وذاك) أي ما هو في الظاهر من صورة المعاقبة (له) أي لما في الباطن من اللذة والعذوبة (كالقشر) الذي يكون للبوب والحبوب (والقشر صائن)، أي حافظ ساتر لما في داخله من اللب"

فها هو يثبت انقلاب العذاب عذوبة في كلام ابن عربي، ويقول إن ظاهرهم العذاب وباطنهم العذوبة.

والله الموفق

وقال الشيخ سعيد -حفظه الله - أيضا :

ومما نضيفه هنا مقدمة الشيخ عبد الغني النابلسي لشرحه الفصوص، فقد قال بعد الحمدلة: " هذا شرح مختصر وضعته على كتاب **فصوص الحكم الذي صنفه** بحر المعارف الإلهية وترجمان العلوم الربانية **الشيخ الأكبر** والقطب الأفخر الشيخ محيي الدين بن عربي الطائي الأندلسي قدس الله سره، وأعلى في حضرة القرب مقره، لما رأيت شروحه مغلقة العبارات صعبة الإشارات لا تبرد من كيد القاصرين غلة، ولا تشفس لأهل البداية علة، حتى لا يكاد ينتفع بها غير أهل الأذواق من السادات الأجلة، فأردت أن أوضح مشكله وأفصل مجمله بأظهر ما تيسر لي من الكلام وعلى حسب الفتح والإلهام، وسميته جواهر النصوص في حل كلمات الفصوص، وبالله المستعان وعليه التكلان وهو حسبي ونعم الوكيل، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل."

وهذا الكلام يظهر منه كما لا يخفى أن **الشيخ النابلسي رحمه الله يسلم تماما أن هذا الكتاب من تأليف الشيخ ابن عربي**، وأن ما يقوم به هو إظهار أسراره وتقريبه فوائد، للاستفادة من عوائده.

فلا يقال أبدا إن الشيخ النابلسي إنما شرح الكتاب وما فيه على فرض أنه لابن عربي.

فإنه جازم أنه له كما يظهر لكل قارئ.

لا بد من ملاحظة ما يأتي:

في أثناء مناقشة هذه المسألة التي نجدها في كتب منسوبة لابن عربي، هي تحول العذاب من إفادة الألم لأهل النار، إلى إفادة العذوبة لهم بعد فترة زمانية ذكر ابن عربي أنه يعرفها، ولكنه احتراماً لمقام نبينا عليه الصلاة والسلام لا يفشيها، وهذا المعبر عنه اختصارا بانقلاب العذاب إلى عذوبة مع بقاء صورته.

وبخصوص موقف الشيخ عبد الغني النابلسي منها، فقد تمَّ استحضار نصين له أعني للشيخ عبد الغني النابلسي.

النص الأول:

وهو النص الموجود في شرح الفصوص:" قال الشيخ عبد الغني النابلسي في شرحه على الفصوص (333/1) الفص الإسماعيلي طبعة دار الكتب العلمية:" فإذا دخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار انقضى يوم القيامة وجاء يوم الخلود كما قال تعالى: { ذلك يوم الخلود} ، فإذا زال الحجاب بالتجلي على أهل النار، المكنى عنه في الحديث بوضع القدم، والمشار إليه في قوله تعالى: { فضرب بينهم بسور له باب باطنه فيه الرحمة وظاهره من قبله العذاب} الآية، فالباطن الذي فيه الرحمة هو التجلي، والعذاب في الظاهر، فعند ذلك ينقلب العذاب عذوبة لهم مع بقائه كما كان على الأبد، ولهذا قال: (يسمى) أي ذلك العذاب عذاب أهل النار (عذابا) مشتقا (من)العذوبة وهي الحلاوة لأجل (عذوبة طعمه) في أذواقهم وإن بقيت عينه في الظاهر معاقبة وإيجاعا (وذاك) أي ما هو في الظاهر من صورة المعاقبة (له) أي لما في الباطن من اللذة والعذوبة (كالقشر) الذي يكون للبوب والحبوب (والقشر صائن)، أي حافظ ساتر لما في داخله من اللب، وذلك بعد استيفاء مدة ما هم فيه من استيلاء الأوهام على خيالاتهم الفاسدة حتى يتحققوا بالواحد الحق في كل ما التبس عليهم فيه، ويشهدونه في الظواهر والبواطن، ويرجعون إلى ما كانوا فيه من البواطن.

وهذه المسألة من الأسرار، ولا طريق إليها من جانب أهل العقول والأفكار، وليس فيها مصادمة شيء من ظواهر أحكام الشريعة، ولا مخالفة لما عند علماء الظاهر بحسب الظاهر أن أسرار البواطن مستورة عن المقيد بأغلال الطبيعة."اهـ

وهذا النصُّ يفيد:

أولا: أن **الشيخ عبد الغني رحمه الله لم يعترض** –هنا في هذا النصِّ- **على فكرة ابن عربي في تحول العذاب إلى عذوبة بعد فترة معينة،** من الألم الذي يمرون به، **ولكنه يحاول أن يستدل** على أن هذه الفكرة لا تخالف الشريعة، **فاعتمد على أن الوعيد الوارد في أهل النار** الذين هم أهلها، والوارد في غيرهم، **ليس في إخبار بأنهم يبقون في العذاب الموجب للألم طوال بقائهم في النار، ولكنه تعليق لذلك،** فإن لم يقع هذا العذاب المؤلم دائماً، بل في بعض الفترات ثم ينقطع ويتحول إلى عذوبة من بعدُ، فلا يوجب ذلك نسبة الكذب لله تعالى.

على هذا التخريج اعتمد الشيخ عبد الغني في تأويل كلام ابن عربي ومحاولة جعله غير مخالف للشريعة.

ثانياً: أن الشيخ عبد الغني النابلسي فهم من نص الفصوص ما هو مفهوم من رأي ابن عربي المذكور سابقاً، **ولم يعترض على ثبوت هذا الرأي له،** ونسبته إليه، ولكنه **يشتغل بمحاولة الاستدلال على دعوى أنه لا يخالف الشريعة**. وهذا يظهر بوضوح تام من فقرته التي أنهى بها كلامه وتفسيره لكلام ابن عربي.

النص الثاني:

وهو النصُّ الذي أحضره لنا صديقنا العزيز البحاثة ، ونورده هنا للتذكير به

قال الشيخ عبدالغني النابلسي في المطالب الوفية:

" إن فهم هذا الأمر على ظاهره مشكل من جهة تعطيل صفة الغضب الإلهي بزوال العذاب من أهل النار وانقلابه عذوبة، وصفات الله تعالى لا

تتعطل من التعلق بآثارها أبدا، فكما أن صفة الرضوان لم تتعطل من التعلق بآثارها ـ وهم المرضيّ عنهم ـ كذلك يجب أن تكون صفة الغضب.

وغاية ما يمكن أن يقال في ذلك: إن صفة الغضب الإلهي لا تتعطل، وإنما تحل على أهل النار، فيغيبون في شهودها، فلا يدركون عند ذلك ألم العذاب الذي هو أثر تلك الصفة لاشتغالهم بما هو أعظم من ذلك الذي كانوا يشهدونه من ألم العذاب، وهو شهود تلك الصفة لأنهم يقعون في شهود عين الغضب الإلهي، فإذا رجعوا إلى شهود ألم العذاب وجدوه عذوبة بالنسبة إلى ما يشهدونه من عين الغضب، كما أن أهل الجنة إذا أحل عليهم الله تعالى رضوانه واشتغلوا بشهود صفة الرضوان الإلهي يغيبون عن شهود نعيم الجنة، فكذلك أهل النار لا يزول عذابهم ولا ألمهم ولا يخرجون منها ولا يفنون فيها، بل هم موجودون في العذاب أبد الآبدين. اهـ

ويستفاد من هذا النص ما يأتي:

أولا: الشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله **يعترف في هذا الموضع أن كلام ابن عربي –في ظاهره- مشكل أي معارض للشريعة** ولذلك يبذل جهده في محاولة تأويله تأويلاً آخر غير الذي اقترحه في شرح الفصوص الذي هو مؤكد لظاهر كلام ابن عربي لا صارف له عن ظاهره، فقد قال في وصف الكلام محل النزاع إنه :**" مشكل من جهة تعطيل صفة الغضب الإلهي بزوال العذاب من أهل النار وانقلابه عذوبة**، وصفات الله تعالى لا تتعطل من التعلق بآثارها أبدا، فكما أن صفة الرضوان لم تتعطل من التعلق بآثارها ـ وهم المرضيّ عنهم ـ كذلك يجب أن تكون صفة الغضب."

إذن يبدو لنا أن الشيخ عبد الغني النابلسي قد تراجع عن تأويل كلام ابن عربي بالطريقة السابقة التي ذكرها في الفصوص، فإنه هناك كما رأينا يزعم أن لا معارضة بين ظاهر الشريعة وبين ظاهر ما يقرره ابن عربي.

فهذا اعتراف واضح بأن الوجه الذي اختاره في شرح الفصوص غير مرضي به عنده في هذا الكتاب الذي يقول صديقنا العزيز أنه من أواخر من ألف!

وهذا شيء نوافقه عليه.

ثانياً: إن الشيخ عبد الغني النابلسي **مع عدم موافقته** على ظاهر النص محلّ الإشكال من ابن عربي إلا أنه **لم ينكر ثبوته له، ولم يقل إنه مدسوس عليه،** بل إنه ما يزال يحاول يشتغل بتأويله ليجعله موافقا للشريعة.

ثالثا: إن الحلَّ الجديد الذي يقترحه لنا الشيخ عبد الغني النابلسي في فهم نص ابن عربي ليكون موافقا لما هو ظاهر الشريعة –علماً أنه لا دليل على وجود باطن لها يخالف هذا الظاهر- وهو غاية ما يمكن أن يقال على حسب تعبير الشيخ النابلسي، وغاية التأويل الجديد لكلام ابن عربي: أن **أهل النار** الذين هم اهلها عندما **يستغرقون في مشاهدة صفة الغضب ينسون ما هم فيه من آلام ويغفلون عنها، فالألم باق ولكنهم لا يدركونه** لاستغراقهم في مشاهدة عين صفة الغضب**!** ويقول:" **فإذا رجعوا إلى شهود ألم العذاب وجدوه عذوبة بالنسبة إلى ما يشهدونه من عين الغضب**"اهـ.

إذن فالشيخ عبد الغني يحاول أن **يحمل كلام ابن عربي على أن الألم يزول نسبياً بالمقارنة مع عين الألم عندما يشاهدون عين الغضب!**

ومعلوم أن مشاهدتهم عين الغضب لا بد أن يكون مؤلماً لهم، وإلا كان عذوبة، فنرجع إلى مناكرة ظاهر الشريعة **!**

إذن فهم في تأويل الشيخ عبد الغني النابلسي في ألم في الحالين: أعني في حال استغراقهم في مشاهدة عين الغضب، وفي حال شهود ألم العذاب.

إذن **فالألم لا يتحول بحال في نفسه إلى عذوبة،** ولا توجد مدة ينتهي بها الألم ويتحول إلى عذوبة كما هو نصّ ابن عربي محل الإشكال.

ويظهر بصورة جلية أن **ما يقترحه الشيخ النابلسي** وإن كان **لا يعارض ظواهر الشريعة** فعلاً كما قال، إلا أنه **لا يمكن أن يكون تأويلاً لكلام الشيخ ابن عربي**. كما لا يمكن أن يكون موافقاً لكلامه هو في شرحه على الفصوص حيث نصَّ هناك على أن العذوبة حقيقية لا نسبية.

وبهذا يظهر لنا أن هناك إشكالية حقيقة في كلام ابن عربي.

ويظهر لنا كذلك أن الشيخ عبدالغني النابلسي رحمه الله تعالى قد غير موقفه من فهم كلام ابن عربي في مرحلة متأخرة من حياته، إن كان كتابه المطالب الوفية - الذي نقل لنا منه صديقنا العزيز ما نقله - قد ألفه في أواخر حياته. وهذا هو المأمول من الشيخ النابلسي رحمه الله تعالى، ونحن سعداء جداً بهذا الذي نراه في كلامه المتأخر. وإن كنا لا نوافقه في أن ما قرره من تأويل جديد هو ما يريده ابن عربي فعلاً ، بل هو مخالف له مخالفة ظاهرة، ولأنه لا دليل على إرادته للمعنى الذي قرره الشيخ النابلسي.

والله هو الموفق

فعلّق الشيخ الفاضل :

فضيلة الشيخ الفاضل سعيد حفظه الله.

لا شك أني أوافقكم كل الموافقة على الإشكاليات المطروحة في الفصوص وفي شرح الشيخ النابلسي عليه، وهذا الإشكال قد صرّح به النابلسي في المطالب الوفية حيث حاول توجيه الكلام توجيهاً آخر، ولعلكم تلاحظون كما ألاحظ شدة التناقض بين ما ورد للنابلسي في شرح الفصوص وما ورد في المطالب الوفية، هذا بناء على فهمي لما ورد في المطالب من أن في شهود صفة الغضب الإلهي مضاعفة للعذاب والألم، لا الشعور بالراحة من

نسيانهم العذاب، فهم في عذاب متجدد متنوع دائم متفاوت الشدة والعياذ بالله، ففي مشاهدة صفة الغضب مضاعفة للعذاب، كما أن في رؤية الله تعالى ورضوانه فيه مضاعفة للثواب.

فالحاصل الذي أريد الخروج به أن الإشكاليات مطروحة ولا يمكن نفيها أو تجاهلها، وغاية ما أريد الوصول إليه هو ترك باب البحث مفتوحاً جمعاً للقرائن التي إما أن ترجح جانب التبرئة بما يستجد في مجال البحث كنص المطالب الوفية الذي يخالف ما ورد في شرح الفصوص وهو متأخر عنه فيقضي على سابق كلام النابلسي، أو يتبين خلاف ذلك فيحكم بالنقيض من ذلك.

ولا شك أن الخطر كل الخطر على أبناء الأمة الإسلامية المسارعة لتبني نظرية من هذه النظريات المشبوهة والمشكوك فيها متناً ومعنى مع ترك الثوابت الراسخة التي بينها جمهور أهل السنة والجماعة رضي الله عنهم، أو حتى ترك بعض ما يظهر صوابه عن ابن عربي كما ورد في تفسيره وإن ظهر لكم نقصان دلالته ، وتتبع ما ورد في الفصوص والفتوحات على إشكاله.

وللأسف الشديد غالب أو أكثر من يحاولون الانتصار لما في الفصوص أو الفتوحات ليس لهم دافع علمي ولا سبب موضوعي، هو فقط فيما يبدو الانبهار وتخيل الكمال في ظاهر ذلك الكلام، وهذه الطريقة غير مرضية ولا للغليل شافية، فالمطلوب هو اتباع الثوابت الراسخة والأصول الشامخة، والمطلوب إرجاع المشكل للواضح والمتشابه للمحكم، لا العكس من ذلك.

هذا، وللبحث في هذه المسائل الشائكة مجال كبير، لا سيما وأن التراث الإسلامي ما زال يخفي الكثير والكثير، يسر الله لنا الوقوف على ما يوضح لنا السبيل. والله ولي التوفيق.

فعلّق الشيخ سعيد – حفظه الله - :

الشيخ الفاضل وفقه الله إلى كل خير.

بارك الله فيك على صدقك وصراحتك وهذا المعهود منك، وهكذا يجب أن يكون البحث .

اللهم إن هذا هو شأن أهل العلم والباحثين الصادقين فكثر منهم يا الله يا رب العالمين! فإن الغمة عن هذه الأمة إنما ترتفع بهم ... يا رب.

لا شك أيها الأخ الفاضل والنحرير الكامل أنني أوافقك فيما ذكرته عن الشيخ النابلسي فيما يتعلق بهذه المسألة، وقد صرحت بذلك سابقاً بوضوح لا يحتمل شكا، وأظهرته بما لا يتيح لواحد أن يحتمل غير ما أريد.

وقد حمدت الله تعالى على أن الشيخ النابلسي قد تراجع عن تأويله السابق وموافقته السابقة لما في الفصوص، بما نصَّ عليه في المطالب الوفية.

ومعرفتنا لما في المطالب من حسناتك، فلم أكن اطلعت عليه من قبل.

هذا ، أما بالنسبة لما في الفصوص والفتوحات فيبقى الأمر مشكلاً لا حلَّ له في نظري، ولا صارف له عن ظاهره.

والمطلوب من أهل السنة أن يعرفوا الحق، وبالحق يعرفوا الرجال، لا أن يلووا عنق الحق الواضح لمحبتهم لأحد العلماء.

ولا شك في أننا لا نهدف من وراء هذا البحث والتدقيق إلا إظهار الحق، ولا نريد الحكم على المخالف بكفر كما قد يتصور البعض أو إخراجه من الملة، فغاية الأمر أننا نهدف إلى بيان مذهب أهل السنة على ما هو عليه ، وإبعاد التأويلات الباطلة عنه، وعدم إتاحة الفرصة لأن يتسلل إلى مذهب أهل الحق ما ليس منه بحجة العرفان أو الاطلاع على اللوح المحفوظ أو الاجتهاد أو غير ذلك، فكما يصرح العلماء ببطلان ما خالف فيه الإمام الرازي في بعض المسائل أو الإمام الجويني أو الغزالي أو الأشعري نفسه،

فكذلك نحن نرى أن ابن عربي ليس في مكانة أجل من هؤلاء الأعلام لكي نعمد دائماً إلى صرف خطأه في أقواله الظاهرة البطلان بدعوى تصوفه ولو بالتأويل البعيد أو الدس الذي لا دليل عليه أو غير ذلك.

هذا ما يجعل موقف أهل السنة دائماً في أقوى محل، ورايتهم أعلى الرايات، أما طأطأة الرأس هنا وهناك فهو لعمري المودي إلى كل حيرة وضلال وانحلال وضعف وهوان.

وندعو الله تعالى أن يكشف على يد الباحثين الجادين مثل الشيخ الفاضل أدلة قوية وكافية تجعلنا نقتنع أن ابن عربي تراجع عما قاله من أقوال باطلة في الفتوحات والفصوص وغيرها، ومع أنا نرى عدم كفاية ما أورده من كلام في نسخة التفسير المذكور، ولا نرى أن ما في الفصوص والفتوحات إلا صريحاً واضحاً في الدلالة على ما يريده ابن عربي مما بيناه.

إلا أننا نتمنى أن يكون قد غير موقفه، وتتوقف قناعتنا بذلك على أدلة راسخة . والهدف من قبل ومن بعد كما قلنا بيان الرأي الصحيح من الباطل، والنكير على المبطل، وعدم التمهيد له بالتوطئة بالتأويل والتمحل الذي لا يرتضيه عاقل في أغلب أوقاته وإن احتمله أحيانا!

والهدف من قبل ومن بعد حفظ مقام عقيدة أهل السنة ومقامهم في نفوس الناس بإبعاد ما يزعزعها من قريب أو بعيد ليتحقق الهداية للبشر إلى الدين الذي ارتضاه الله تعالى خاتم الأديان وأظهره على يد أفضل الأنبياء والرسل.

ويبقى المجال مفتوحا للباحثين.

وندعو الله تعالى أن يوفقنا وإياكم إلى ما فيه الحق والصواب.

ثم سأل أحد الإخوة الأفاضل :

سيدي وشيخي وأستاذي الشيخ سعيد حفظه الله وأدام ظله بيننا ونفعنا بما يكتب وأثابه على جهوده في نصرة مذهب أهل السنة والجماعة.

خادمكم سيدي : بما أن الموضوع فتح فكل ما يشكل لدي أطرحه هنا عسى أن أحظى بعين عطفكم في الإجابة عنها.

وأنا على ثقة أن هذه الإشكالات قد أعملتم فيها فكركم ونظركم المصون لما أعلم من دقتكم في الأحكام ونحن نطرحها لنخرج ما عندكم سيدي:

قال الإمام الشعراني في مقدمة اليواقيت: وقد حبب لي أن أقدم بين يدي هذا الكتاب مقدمة نفيسة تتعين على من يريد مطالعته مشتملة على بيان عقيدة الشيخ محيي الدين الصغرى، التي صدر بها في الفتوحات المكية ليرجع إليها من تاه في شيء من عقائد الكتاب.

ثم قال رحمه الله: بيان عقيدة الشيخ المختصرة المبرئة له من سوء الاعتقاد:

اعلم رحمك الله يا أخي أن ينبغي لكل مؤمن أن يصرح بعقيدته وينادي بها على رؤوس الأشهاد فإن كانت صحيحة شهدوا له بها عند الله تعالى وإن كانت غير ذلك بينوا له فسادها ليتوب منها.

ثم قال : كما آمنت وأقررت أن سؤالَ فاتِنِي القبرِ حق والعرض على الله حق والحوض حق وعذاب القبر حق ونصب الميزان حق وتطاير الصحف حق والصراط والجنة حق والنار حق وفريقاً في الجنة وفريقاً في السعير وكرب ذلك اليوم على طائفة حق وطائفة أخرى لا يحزنهم الفزع الأكبر حق وشفاعة الملائكة والنبيين والمؤمنين وشفاعة أرحم الراحمين حق وجماعة من أهل الكبائر من المؤمنين يدخلون جهنم ثم يخرجون منها بالشفاعة حق، والتأبيد للمؤمنين في النعيم المقيم والتأبيد للكافرين والمنافقين في العذاب الأليم حق ... ثم قال فهذه شهادتي على نفسي أمانة عند كل من

وصلت إليه يؤديها إذا سألها حيثما كان نفعنا الله وإياكم بهذا الإيمان وثبتنا عليه عند الانتقال إلى الدار الحيوان وأحلنا دار الكرامة والرضوان ....اهـ

ألا يصلح كلامه هنا نصاً معارضاً لما في طيات الفتوحات من انقلاب العذاب عذوبة، فهنا يصرح بمنطوق الآيات القرآنية أن للكافرين والمنافقين عذاباً أليماً مؤبداً؟

فأجابه الشيخ سعيد جواباً مسدداً وكلاماً رصيناً محققاً فقال :

الأخ العزيز الأشعري :

هذا جواب عن سؤالك أكتبه لك على عجل.

أشكرك على هذا السؤال، ولكي نستطيع الجواب بصورة واضحة جلية، لا بدّ من التمهيد بمقدمات:

أولا: تأليف الفتوحات المكية ونسخه:

للفتوحات المكية نسختان مهمتان دققهما ابن عربي.
الأولى النسخة التي تمثل **التأليف الأول للفتوحات**.
والثانية النسخة **بعد المراجعة والتدقيق والزيادة والنقصان للفتوحات،** وهذه النسخة الثانية هي **المشهورة بنسخة قونية** التي **عليها توقيعات ابن عربي وتلميذه القونوي وعليها سماعات** وغير ذلك.

لقد أكمل ابن عربي تأليف الفتوحات المكية للمرة الأولى عام 629هـ، وتوجد بعض النسخ الموجودة بين الأيدي تعتمد على هذه النسخة الأولى للفتوحات.

وأما النسخة الثانية فأتمها في عام 636هـ أي قبل وفاته بعامين، وهذه هي نسخة قونية المشهورة التي عليها التوقيعات والتدقيقات كما قلنا.

وأكثر النسخ الخطية التي من الفتوحات توجد مأخوذة من نسخة قونية، ولكن يوجد في كثير من خزائن المخطوطات نسخ معتمد فيها على الأولى قبل التنقيح والمراجعة التي انتهى منها عام 629هـ كما قلنا.

وهذه النسخة هي التي أخرجتها الهيئة المصرية بتحقيق د. عثمان يحيى ، ود. إبراهيم مدكور، تحت إشراف المجلس الأعلى للثقافة وطبعت في الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1405هـ-1985م.
وهي نسخة محققة مقارنة فيها معلومات مهمة جداً عن جميع النسخ التي اعتمدوا عليها ، وأهمها النسختان المذكورتان سابقاً.

ثانياً: مراتب العقيدة عند ابن عربي :

ابن عربي وضع العقيدة في كتاب الفتوحات المكية على أربع مراتب:

المرتبة الأولى: وهي المتن المشهور الذي وضعه في أوائل الفتوحات المكية، وهو الذي يرجع إليه عادة من يريد إثبات أن ابن عربي موافق لأهل السنة. وقد **سمى ابن عربي** هذا **المتن بعقيدة العوام!**

ولك أن تعرف أنه بهذه التسمية فقط، لا يرى أنها حقيقة الحق، ولكنها المشهورة بين العوام، ولا يخفى أن العوام في زمانه كان أغلبهم أشاعرة.

المرتبة الثانية: وهي **عقيدة علماء الكلام** وقد سماها ابن عربي العقيدة **الناشية الشادية**.

المرتبة الثالثة: عقيدة الخاصة: وهي التي وضعها بعد الناشية الشادية، وفي هذا العقيدة قرر في بعض المسائل مخالفته لأهل السنة في أكثر من مسألة وهي التي اعتمد عليها الشيخ هاني في مقاله السابق.

المرتبة الرابعة: سماها بعقيدة الخلاصة، وهي التي **تمثل عين الحق في نظره**، وقد جعلها مبددة في الكتاب ولم يفردها على التعيين لما فيها من الغموض.

فالمرتبة المرضية عنده ليست عقيدة العوام بل هي المرتبة الرابعة المبددة في الكتاب.

ولكي تقرأ ذلك من كلامه نفسه، نسوقه إليك، فقد قال في الفتوحات (38/1) وذلك بعدما أورد عقيدة العوام: " فهذه عقيدة العوام من أهل الإسلام وأهل التقليد وأهل النظر ملخصة مختصرة. ثم أتلوها إن شاء الله بعقيدة الناشية الشادية منتهى اختصار الاقتصاد بأوجز عبارة نبهت فيها على مآخذ الأدلة لهذه الملة، مسجعة الألفاظ، وسميتها برسالة المعلوم من عقائد أهل الرسوم، ليسهل على الطالب حفظها.

ثم أتلوها بعقيدة خواص أهل الله من أهل طريق الله من المحققين أهل الكشف والوجود، وجردتها أيضا في جزء آخر سميته المعرفة، وبه انتهت مقدمة الكتاب.

وأما التصريح بعقيدة الخلاصة فما أفردتها على التعيين لما فيها من الغموض لكن جئت بها مبددة في أبواب هذا الكتاب مستوفاة مبينة لكنها كما ذكرنا متفرقة، فمن رزقه الله الفهم فيها يعرف أمرها، ويميزها من غيرها، فإنه العلم الحق والقول الصدق، وليس وراءها مرمى، ويستوي فيها البصير والأعمى، تلحق الأباعد بالأداني، وتلحم الأسافل بالأعالي، والله الموفق لا رب غيره."

وقد قال ابن عربي في بداية ذكره لعقيدة العوام هذه (36/1):"وصلٌ يتضمن ما ينبغي أن يعتقد في العموم وهي عقيدة أهل الإسلام مسلَّمة من غير نظر إلى دليل ولا إلى برهان"اهـ

وأي عاقل يقرأ هذا الكلام، يعترف أن العقيدة الأولى تمثل عقيدة أهل النظر والعوام، لا تمثل الحق الصرفَ في رأي ابن عربي، وهذا بتصريحه وتوضيحه، لا سيما وقد خالف بعض ما فيها في عقيدة خواص الله!

ومن الواضح أنه لو أبقى قيد(الأليم) في الموضع المذكور لتعارض مع ما يقرره في تفاصيل الكتاب من العقيدة التي وصفها بأنه القول الصدق وهي التي بددها في الكتاب وفرقها، ولذلك سنرى أنه حذف قيد (الأليم) عندما راجع الكتاب واعتمد حذفه في النسخة القونوية المعتمدة وهي النسخة التي أهداها ابن عربي نفسه لصدر الدين القونوي تلميذه (المتوفى سنة 672هـ)، وذلك بعد أن أكملها في حوالي سنة 636هـ قبيل وفاته بسنتين، ولعل النسخة القونية هذه اقدم مخطوط كامل وصل إلينا حتى الآن كما قاله محققو الكتاب (34/1)، ولا يبعد ان تكون هذه النسخة بخط ابن عربي نفسه.

وقد قال ابن عربي في وصف عقيدة الخلاصة التي سماها أيضا خلاصة الخاصة (47/1) وذلك بعد أن انتهى من ذكر عقيدة الخواص المرتبة الثالثة:" وأما عقيدة خلاصة الخاصة في الله فأمر فوق هذا جعلناه مبددا في هذا الكتاب، لكون أكثر العقول المحجوبة بأفكارها تقصر عن إدراكه لعدم تجريدها."

ومن الظاهر بناء على ذلك أنّ ما يذكره ابن عربي من عقيدة في أثناء الكتاب مفصلاً لا مجملاً، فهو المعتمد عنده، ولا يضر إن خالف ما أورده في عقيدة العوام، لأنه يصرح كما ترى أن الحق الصريح الذي ليس بعده شيء هو ما بدده في أثناء الكتاب. وليس ما أودعه في أوله.

ثالثاً: بعد هذه المقدمات حان الأوان لننظر فيما نقلته أيها الفاضل عن الإمام الشعراني.

جاء في كلام الشعراني نقلاً عن ابن عربي أنه قال في العقيدة التي نسبها للعوام:" والتأبيد للمؤمنين في النعيم المقيم والتأبيد للكافرين والمنافقين في العذاب الأليم حق"، والإمام الشعراني صادق فيما عزاه بلا ريب.

ولكنا نبين لك الموقف تفصيلا كما يأتي:

1- جاء في الفتوحات المكية النسخة المطبوعة في أربع مجلدات في هذا الموضع:" والتأبيد للمؤمنين والموحدين في النعيم المقيم في الجنان حق، والتأبيد لأهل النار في النار حقٌّ "اهـ
وكما ترى لم يأتِ فيها تقييد الخلود في النار بالألم كما قيد الخلود في الجنان بالنعيم المقيم.
فمن اين أتى الإمام الشعراني بقيد (الأليم) الذي ذكره.

2- لو رجعنا إلى النسخة المطبوعة في مصر والمقارنة بجميع النسخ المذكورة آنفا، أعني نسخة قونية وهي المعتمد الأخيرة، وبغيرها من النسخ الأخرى التي أشرنا إليها. لوجدنا ما يأتي:
نسخة قونية: جاء في نسخة قونية المعتمدة أخيراً من ابن عربي والمكتوب عليها بخطه وخط القونوي تلميذه والمصححة باعتماد من ابن عربي والمنقحة منه.
جاء في هذه النسخة الموثقة (172/1) ما يأتي:" والتأبيد للمؤمنين والموحدين في النعيم المقيم في الجنان حقٌّ. والتأبيد لأهل النار في النار، حقٌّ". ولا نرى فيها قيد الأليم للعذاب!!

وأشار المحققون للكتاب في الهامش أنه قد جاء في نسخة سموها بنسخة بايزيد النص بالصيغة الآتية:" والتأبيد للكافرين والمنافقين في العذاب الأليم حقٌّ."
ونرى هنا **قيد الأليم في هذه النسخة لا في نسخة قونية التي نقحها ابن عربي في أواخر حياته** كما قلنا. **ومن هذه النسخة أخذ الإمام الشعراني** كما نرى، لأن النصَّ الذي أورده هو عين ما نجده في هذه النسخة، وهو **غير موجود في النسخة القونية** المعتمدة أخيراً من ابن عربي كما قلنا مراراً.

3- لنعرف شيئا عن نسخة بايزيد هذه، ذكر المحققون للكتاب أنها منسوخة قبل عام 683هـ، أخذاً عن نسخة الفتوحات الأولى التي وضعت عام 629هـ.
فهذه النسخة إذن: النسخة غير المنقحة من الفتوحات المكية. وهي النسخة التي لم يرتضها كما هي ها ابن عربي نفسه، ولا اعتمد عليها هو ولا تلامذته. بل زاد عليها ونقص منها وعدل عليها كما نراه في النسخة القونية.

وبعد معرفة هذه التفاصيل، يمكننا أن نجيب باختصار، فنقول:

أولاً: لا ريب أن المعتمد في عقيدة ابن عربي إذا حصل تضارب بين المراتب الأربعة المذكورة هو العقيدة التي بددها في أثناء الكتاب ووصفها أنها الحق الذي لا مزيد عليه عنده والقول الصدق. ما جاء فيه مقدم على ما جاء في عقيدة يصفها ابن عربي بعقيدة العوام، ثم استدل عليها بالناشية الشادية، ثم خالف بعض مسائلها بما جاء في المستوى الثالث منه الذي سماه " بعقيدة خواص أهل الله من أهل طريق الله من المحققين أهل الكشف والوجود" ، كما مرَّ.

ثانياً: بالنظر إلى نسخ الفتوحات، فإن **المتفق عليه أن النسخة المعتمدة هي النسخة القونية** التي **عليها توقيع ابن عربي** ونقحها وأتمها في عام 636هـ قبل وفاته بسنتين، **وعليها اعتمد تلامذته وخصوصاً القونوي** وهو أعرف الناس بابن عربي وربيبه لمدة أربعين سنة، ومن المتعمقين في العقليات والعرفان.

هذه **النسخة القونية لم يجئ فيها قيد (الأليم) لعذاب أهل النار كما رأينا.**

بل جاء في النسخة القديمة التي عدَّلها ابن عربي من بعد، وهذه النسخة قبل النسخة القونية بحوال ثماني سنوات**!** عليها اعتمد الإمام الشعراني في النقل.

ثالثاً: يترجح بمعرفة ما مضى، أن **قيد (الأليم) لعذاب أهل النار غير معتبر عند ابن عربي** قبيل نهاية حياته، وما كتبه قبل ذلك فإنه تراجع عنه بعد تنقيحه ومراجعاته. فهو منسوخ بالنسبة إليه، ولا يجوز نسبته إليه إلا على أنه قول قديم له في حكاية عقيدة العوام.

رابعاً: لا يجوز أن ننسى أن ما هو مذكور في هذه العقيدة، أعني عقيدة العوام، ليس هو عين الحق ولا هو القول الصدق بحسب وصف ابن عربي، " عقيدة العوام من أهل الإسلام وأهل التقليد وأهل النظر ملخصة مختصرة"، يعني إن هذا القدر هو عقيدة المتكلمين من أهل السنة يوافقهم عليه العوام من الناس. فالمقصود بأهل النظر هنا المتكلمون الذين نظر إليهم أتباع مدرسة ابن عربي على أنهم عوام لا ذوق عندهم لم يتحققوا الحق ولم يعرفوا ما وراء ظواهر الكلام، ولم تنقشع عن أعينهم كثير من الأوهام والقيود. وإنما هم يتكلمون بحسب رتبتهم.

ويكفي أن نبين أن ابن عربي لم يعد يعتمد هذا القيد ، أعني تقييد العذاب بالأليم، فيما نقحه من نسخته الأخيرة الأثيرة التي أهداها لتلميذه القونوي، حتى يبطل أي احتجاج بها من بعدُ، وتبقى لها قيمتها التاريخية فقط الدالة على تدرج ابن عربي في العلوم والتدقيق، وأن معارفه لم تبرز في صدره دفعة واحدة من اللوح المحفوظ كما يتوهم بعض الناس!

والله أعلم وأحكم

وأكمل الأخ الفاضل مستفسراً :

سيدي الشيخ جزاك الله خيراً على بسطكم الجواب:

وكل ما تفضلتم به يزيد أيضاً من احتمالية التصرف بالنسخ، والاعتماد على ما قاله محققو الفتوحات غير كاف بالأخص أن متابعي الشيخ يقولون

بوجود نسخة لا تخالف عقيدة أهل السنة والجماعة بشهادة من لا تتهمونه، أين هذه النسخة؟

ثم ما قدمه الشيخ في بداية الفتوحات وأشهد عليه بقوله:

"ينبغي لكل مؤمن أن يصرح بعقيدته وينادي بها على رؤوس الأشهاد فإن كانت صحيحة شهدوا له بها عند الله تعالى وإن كانت غير ذلك بينوا له فسادها ليتوب منها ".اهـ

ثم يقول عن الأخرى: " ليسهل على الطالب حفظها " اهـ

فهل يصح للعاقل أن يُشهد على عقيدة ثم بعد ذلك يذكرها على نحو بديع ليسهل على الطالب حفظها المتضمن للحث على حفظها ثم يخالفها بالكلية!

ما الذي يضطره لأن يقول:

" فهذه شهادتي على نفسي أمانة عند كل من وصلت إليه يؤديها إذا سُئلها حيثما كان نفعنا الله وإياكم بهذا الإيمان وثبتنا عليه عند الانتقال إلى الدار الحيوان وأحلنا دار الكرامة والرضوان " .اهـ

إذاً هو لا يذم هذه العقيدة مطلقاً والغمز بعقيدة العوام ما زال بين الصوفية وغيرهم والإمام الغزالي طمح إلى ما هو وراء النظر ووجده في التصوف.

فلمَ لا يجوز أن النسخ المتوافرة فيها من الدس وإن كان بعضها عليها التوقيعات والسماعات كنسخة قونية؟
ولمَ لا يجوز أن النسخة التي اعتمدها الإمام الشعراني ومدحها هي المتأخرة تأليفاً -والتي فيها تأبيد العذاب- بعد أن ترتفع الثقة عن ما قاله المحققون لا للشك بهم بل للشك بالنسخ.

فلمتابعي الشيخ أن يلتزموا التحريف حتى في النسخة التي عليها التوقعيات فلا يبعد الدس في ضمن النسخة مع المحافظة على تلك السماعات والتدقيقات في بدايتها أو نهايتها، ولهم أن يقولوا نحن نرفع الثقة عن كل

النسخ المتوفرة من الفتوحات بشهادة علماء الأمصار عبر هذه الأزمان التي لا يمكن إهمالها في ضمن البحث في هذا الموضوع ويجعلون ذلك دليلاً للطعن بكل النسخ وإلا لو كانت عندهم هذه النسخة الصحيحة لأخرجوها لما لم يكن اكتفوا بشهادة علماء الأمصار...

وأعتذر منكم على كثرة أسئلتي

فأجابه الشيخ سعيد – حفظه الله وأيده - :

أخي الفاضل .

وإن لم يكن **كلامك إلا مجرد احتمال غير مبني على دليل**، وما كان كذلك **فلا يعارض الوقائع الثابتة في نفس الأمر .**

ولكن أقول:

إذا أردت أن تعتمد على مجرد الاحتمال المفروض مع وجود ما يخالفه واقعاً، فلا أحد يستطيع أن يمنعك أخي الفاضل.

ولكن من المعلوم أن مجرد الاحتمال لا يرفع أن الواقعَ واقعٌ.

وكل واحدٍ يعرف مفهوم النسخ الخطية المحفوظة والمُعتنَى بها ويعرف معنى الخطوط والتغييرات التي قد تقع على المخطوطات ويطلع على بعض المخطوطات فإنه يعلم بعد ذلك أن هذا المخطوط وقع فيه التغيير أو لا ، ولكن البعيد عن الأمر تبقى الاحتمالات في ذهنه.

ثم إننا لا نقول إن الدسَّ قد وقع في النسخة الأولى التي انتهى منها عام 629هـ، بل نقول إن ابن عربي قد أعاد النظر فيها وعدل عليها ونقحها واعتمد ما اعتمده أخيراً في النسخة القونية...

وهذا لا يقال عليه إنه دسٌّ أبداً**!**.

هل تعرف أخي العزيز كم كانت مكانة ابن عربي بين الناس، وهل تعرف على كم نسخة خطية تحتوي مكتبات العالم في الشرق والغرب الآن من الفتوحات المكية، إنها تشتمل على المئات من النسخ الكاملة ذات الخط الواضح، وعلى مئات من أجزاء الكتاب في الشرق والغرب، وعندما نقول إن المحققين اعتمدوا على هذه النسخة أو تلك، فذلك لا يعني مطلقا أنهم لم يجدوا غيرها، بل وقعت أيديهم على مئات النسخ المأخوذة المتأخرة، ولكنهم اعتمدوا أقدم وأدق النسخ المعتمدة في تحقيقهم الكتاب والمحفوظة في الخزائن الخاصة.

أما النسخ المتوافرة بين الأيدي والمنتشرة في المكتبات، فأكثر من أن تحصى.

ويا ليت الشيخ الفاضل أن يحاول الاطلاع على بعض النسخ الخطية من الفتوحات المكية الموجودة في مكتبة تونس للمخطوطات ويخبرنا عما يجده في هذا الباب.

وإذا قلنا إن الدسَّ حاصل في هذه جميعها، فلنا أن نتعجب ممن قال إنه توجد نسخة واحدة لا يوجد فيها أي مخالفة لأهل السنة، ولنا أن نتعجب أكثر وأكثر من هذا القول أنه كيف لم تنتشر هذه النسخة الوحيدة وكيف لم يعمل أتباع ابن عربي ومحبوه مع كثرتهم على زيادة نسخها ونشرها وهم يعرفون كثرة الدس في كتبه ومحاولة تشويه آرائه والدس فيها ما لا يرضاه على فرضهم**!!** كيف سكت آلاف بل مئات الآلاف من أتباع ابن عربي على هذا الأمر وجعلوا يتفرجون على انتشار نسخ مغلوطة خلال الأزمان ، واكتفوا بمجرد القول إنها مدسوس فيها.

وهكذا يقال في كتاب الفصوص أيضاً.

ولو أردت أن أفند لك قصة الدسِّ بصورة مفصلة لفعلتُ.

ولكن لنترك كل ذلك جانباً.

ودعني أقُل لك بعد كل ما مضى: أخي الفاضل:

إن رفعت الثقة بكل النسخ سواء منها الأخيرة أو المتقدمة أو غيرها، فلا يبقى مشكلة أصلاً، لا عندي ولا عندك.

بيان ذلك:

أننا لا نتكلم أيها الإخوة الأفاضل عن ذات ابن عربي نفسه، ولكنا نتكلم عن كتاب منسوب إليه، فإن رفعنا الثقة بكل النسخ وكل الكتب المنسوبة إليه، مع ما في ذلك من اضطراب عظيم، فإن ذلك كله لا يمنع التحذير مما فيها أيضاً على اعتبار نسبتها على الشيخ ابن عربي، وذلك بغض النظر إذا كانت صحيحة النسبة أو لا!

ألا ترى كيف نتعامل نحن مع نسخة الإبانة المنسوبة للإمام الاشعري، التي بين أيدينا، فنخالف منها ما نخالفه ونحذر مما نحذر منه مما فيها، ولكن هذا كله لا يعود بالنقد الأكيد على الإمام الأشعري نفسه ولا القدح فيه نفسه، ولكنه إذا قلنا خلافا لما في الإبانة مثلا وخلافا للأشعري فإن هذا يكون على تسليم جدلي بنسبتها إليه.

وكذلك نتعامل مع بعض الكتب المنسوبة إلى الإمام الغزالي كالمضنون.

لا نروج لها، ولكن نحذر منها.

فأرجو أن نتعامل مع هذا الأمر على هذا النحو.

وأن لا يُحمل الأمر على إرادتنا القدح في ولي أو عارف، ولكننا نتكلم عما بين أيدينا، وبحسب الأدلة العادية المعتبرة في هذا المجال، ولا نعتمد على مجرد افتراضات.

فعلى الإخوة الذين يحبون ابن عربي أن يحذروا الناس من كتبه هذه ويعلنوا لهم ما فيها من تلاعب ومخالفات لأهل السنة، هذا غاية ما نقول به.

فلسنا في صراع مع ابن عربي نفسه.

ومن منكم بالله لا يتمنى أن لا يكون ما في كتب ابن تيمية أيضا منسوباً إليه فعلاً، ومفترياً عليه؟

هذا مع علمنا أن أتباعه وتلاميذه ومحبيه يعترفون بوجود ما يخالف الأشاعرة فيه؟ حتى أقرب المقربين إليه أعني ابن القيم يعترف بذلك، ولكن لو قال أحد إنني أتمنى ألا يكون ذلك قد قاله ابن تيمية فعلاً ألا يكون هذا التمني خيراً عظيماً ؟ ولكن الواقع أن هناك كتباً منسوبة إليه لا دليل واضحاً على التلاعب فيها تشتمل على المخالفات، فليكن الكلام على تلك المخالفات.

وليس لنا لغير الله حاجة ولا مذهب

من مناقشة بين المشايخ الأفاضل سنة 2010 م على بعض المنتديات